اوحتى افتح الكيس او احدا اير المفتاح كمثلا او نحوها كان يقبض من
ياخذه او اقعد حتى تاخذه فانه اقرار للمدكر لا جواب ذلك بل زنه او
خذه او اخم عليه او اجعله في كيسك او انا مقر او اقرّ او نحوها
كهي مباح او رميه فليس اقرارا بالاتي بل ما عدا الخامس والسادس
ليس اقرارا صلا لانه يذكر للاستهزاء والخامس محتمل للاقرار بغيره الا
لمن لو حدانية الله تعالى والسادس للوعد بالاقرار به بعد بخلاف
لانكر ما تدعيه فانه اقرار وقولي وجواب الحاكم ماذكره وشرط في
المقر اطلاق تصرف واختيار ولو من كافر او فاسق فلا يصح اقرار من
صبي ومجنون ومغمى عليه ومكره بغير حق كسائر عقودهم
فان ادعى الصبي بلوغا بالسنّ وهو من تغيره بالاحتلام ممكن بان
استكمل تسع سنين كما مر في الحجر صدق في ذلك ولا تحلف عليه وان
قرن ذلك في خصومة بسطلان تصرفه مثلا لان ذلك لا يعرف
الا منه ولانه اذا كان صادقا فلا حاجة الى يمين والا فلا
فائدة فيها لان يمين الصبي غير منعقدة واذ المر
تحلف فبلغ مبلغا يقطع فيه بيلوغه قال الامام فالظاهر
ايضا انه لا تحلف لان منها الخصومة وكالامنا في ذلك الخصم
او ادعاه بسن كلف بينة عليه وان كان غريبا لامكان
نمائه والسفيه والمفلس مر حكمهما اي حكم اقرارهما
في باب الحجر والفلس وقبل اقرار رقيق موجب عقوبة
بكسر الجيم كقتل وزنا وسرقة لبعده عن التهمة فيه فان كان نفس
مجنونة على حب الحياة والاحتراز عن الايلام وتضمن مال السرقة
في ذمته تالفا كان او باقيا في يده او يد سيده اذ لم يصدقه
فيها ولو اقر موجب قود وعفى عنه على مال تعلق برقبته وكذا
لو كذبه سيده وقبل اقراره بدل بين جناية ان اوجبت عفو
به كجناية خطا او تلاف مال عمدا او خطا وتتعلق برقبته
فقط ان لم يصدقه سيده في ذلك بان كذبه
او سكت فهو اعم من تغيره بكذبه فيتبع فيه اذا عتق وان صدقه
تعلق برقبته فيباع فيه الا ان يفديه السيد بادنى الامرين من
قيمته وقدر الدين واذا بيع وبقي شيء من الدين لا يتبع به اذا
عتق وتعبيري بما ذكر اعم من قوله لا يوجب عقوبة وقبل الاقرار عليه
اي على سيده بدين معاملة تجارة اذن له فيها ويؤديه من كسبه وما
بيده كما مر في بابه وتعبيري بتجارة اولى من تعبيره بمعاملة وخرج
بها اقراره بما لا يتعلق بها كالقرض فلا يقبل على السيد ولو اقر بعد حجر
السيد عليه بدين معاملة اضافة الى حال الاذن لم يقبل اضافته
لحجره عن الاشتغال ولو اطلق الاقرار بالدين لم يثبت على دين التجارة
وهو ظاهر ان تعذر مراجعته كنظيره في اقرار المفلس وان لم يكن
ماذونا له في التجارة لم يقبل اقراره على سيده فيتعلق ما اقر به
برقبته فيتبع به بعد عتقه صدقه السيد ام كذبه هذا كله في غير

Copyright © King Saud University